

العلاقات الجزائرية العثمانية 1518-1830 بين التبعية والاستقلال من خلال نظام الحكم والمواقف

Algerian-Ottoman relations 1518-1830 between dependency and independence through the system of government and attitudes

عبد القادر كركار

جامعة الوادي (الجزائر)، kerkader@yahoo.com

تاريخ النشر: 2023-05-05

تاريخ القبول: 2023-04-17

تاريخ الاستلام: 2022-03-09

ملخص

شهد العصر الحديث ميلاد دولة جزائرية جديدة واضحة المعالم، ممتدة تقريبا على نفس الحدود الجغرافية التي تمتد عليها الآن، فتحققت بذلك الوحدة السياسية والجغرافية للدولة الجزائرية الناشئة على نحو لم يحدث من قبل الأمر الذي افضى الى بروز الأهمية السياسية والعسكرية للجزائر في ظل المنظومة العثمانية، باعتبارها قوة إقليمية تساهم في توجيه السياسة الدولية لغرب المتوسط، وقد تحولت الجزائر الى دولة إقليمية قطرية لها استقلال شبه تام عن الدولة العثمانية خاصة في عهد الدايات حيث لم يكن للسلطان في استنبول تأثير في توجيه سياسة البلاد وانما علاقة رمزية فقط تربط بين الجزائر والخلافة العثمانية وأصبحت الجزائر تتمتع باستقلال حقيقي، بينما البعض يزعم ان الجزائر كانت مجرد ولاية عثمانية استعمرها الاتراك.

من هذا المنطلق نطرح إشكالية بروز هذا النظام السياسي الذي خط حدود واضحة لمعالم الشخصية السياسية المستقلة للدولة الجزائرية في إطار المنظومة العثمانية، والضوابط التي تحكمتم في العلاقة بين الطرفين.

كلمات مفتاحية: النظام؛ الاستقلال؛ الباشا؛ الداى؛ الجزائر.

Abstract:

The modern era has seen the birth of a new, Algerian state extending almost to the same geographical boundaries as it now extends thus realizing the political and geographical unity of the Algerian state emerge in a way that has never happened before, as a regional power that manages the international policy of the Western Mediterranean. Where Algeria became a regional power independent of the Ottoman Empire, especially during the Da'iat period, the sultan's influence in the conduct of the country's politics was a symbolic relationship between Algeria and the Ottoman Caliphate, and Algeria became truly independent, while some claim that Algeria was only an Ottoman state colonized by the Turks.

We raise the problem of the emergence of this political system, which clearly defines the characteristics of the independent political personality of the Algerian state within the Ottoman regime, and the controls governing relations between the two parties.

Keywords: Regime; Algeria; Independence; Pasha, Day

مقدمة:

عرفت الجزائر عبر تاريخها وعلى تعاقب أنظمة الحكم فيها تحولات وتغيرات في حدودها الجغرافية بحسب القوى والدول التي نشأت على أرضها، حيث كانت تضم في فترات جزء من الشمال الغربي الجزائري الحالي، وأحيانا الشمال الشرقي والوسط بين هذا وذاك، وتمتد جنوبا في فترات الى جنوب جبال الاطلس الصحراوي، كما تنوعت أنظمتها السياسية؛ غير أن في الفترة العثمانية بدأت أولى ملامح تشكل دولة قائمة بحدود ثابتة على النحو الذي هي عليه حاليا، بصفة تكاد تكون متطابقة ولا يخضع سكانها لولاء عشائري- قبلي أو أسرة حاكمة أو مذهب ديني بل الى نظام سياسي قائم بذاته وفق ضوابط إدارية تعتمد على اساس الوظائف العمومية.

من هذا المنطلق نطرح إشكالية بروز معالم هذا النظام السياسي الذي خط حدود واضحة للدولة الجزائرية في العصر الحديث، والضوابط التي تحكمته في وضع معالم خاصة للعلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية.

1. ظروف انضمام الجزائر الى الدولة العثمانية:....

في خضم التحولات التي استجدت في العصر الحديث حيث اكتسبت كل بلاد تسميتها من تسمية عاصمتها شهد العصر ميلاد دولة جزائرية جديدة، ممتدة تقريبا على نفس الحدود الجغرافية التي تمتد عليها الآن، الامر الذي افضى الى بروز الأهمية السياسية والعسكرية للجزائر خلال الفترات اللاحقة من ذلك التاريخ، باعتبارها لاعبا إقليميا يساهم في صناعة السياسة الدولية لغرب المتوسط (دراج، 2015)، وذلك في ظرف شهدت بلاد المغرب درجة كبيرة من الضعف كانت خلاله عاجزة عن رد الاعتداءات الصليبية على سواحلها حيث كانت تعيش في نهاية القرن الخامس عشر انحطاط سياسي وعسكري وتدهور اقتصادي؛ فالعائلة الحفصية كانت ما تزال حاكمة ولكنها كانت ضعيفة وغير قادرة في الغالب على السيطرة على القبائل العربية القوية او على حكم المدن التي تزعم سيادتها عليها

وفي الغرب ما تزال دول المغرب الأقصى تتمتع ببعض القوى السياسية والعسكرية أهمها تلك التي تمركزت في فاس ولكن أحسن ما توصف به حكومة المغرب الأقصى أيضا هو الانحطاط وليس الحيوية السياسية، أما المغرب الأوسط أي الجزائر فقد كان بدون حكم يمكنها ان تزعم ان يتكلم

باسم كل المنطقة فقد كان عبارة عن مستنقع سياسي من مدن صغيرة وقرى مستقلة ومن قبائل بدوية او توصف بالبدوية من البربر والعرب (وولف، 2009، ص.23) حسب بعض الكتاب.

وفي استجابة للتحديات التي عاشها الجزائريون بسبب ضعف الحكم القائم وخواره في مواجهة الحملات الصليبية، كان بروز ظاهرة الجهاد البحري رد فعل شرعي تطور الى نظام سياسي قائم بذاته بفضل الاخوة عروج (1470-1518م) وخير الدين (1472-1543م) ببروس⁽¹⁾ في الجزائر بعد جهاد بإمكانياتهم الخاصة انقاذا لمدن ساحلية بداية بتحرير مدينة جيجل حيث تمكن عروج من تحريرها في 1514 وبذلك حقق هدف فتح مدينة محتلة وتوفير قاعدة في المغرب الأوسط (جوامع، 2020، ص.138)، ثم محاولة تحرير بجاية بعد استغاثة سكانها بعروج حيث وصل وفدهم وهو يتأهب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من اخوانه في الدين من مسلمي الاندلس فعدلت رسالتهم من خطته (بربروس، 2010، ص.67)، ثم كان استغاثة سكان مدينة الجزائر، وصولا الى محاولة القضاء على أسباب الاضطراب والضعف المتمثل في صراعات العرش الزياني بين أبو زيان احمد الثالث بن ابي محمد بن عبد الله الذي استنجد بعروج ضد أبو حمو الثالث بن ابي عبد الله محمد الرابع الثابتي (الذي حكم فترتين 1515-1518 ثم 1518-1528) والذي تحالف مع الاسبان في وهران واعلن الولاء للحامية الاسبانية بوهران وزج بابن أخيه أبو زيان في السجن، وهو ما أدى الى محاولة عروج التدخل في تلمسان حيث نصب أبو زيان عليها بعد ان دخلها في 1518، ثم ما لبث ان انفرد بها بعد مقتل أبو زيان فانقلب السكان على عروج لصالح أبو حمو المتحالف مع حاكم وهران دون مارتان دراغوث الذي سار الى قلعة بني راشد حيث كان يربط إسحاق أخ عروج فقتلوا على من كان فيها (غطاس وآخرون، 2007) ثم حاصروه وتمكنوا من قتله في ناحية ريو دي سالادو (الميلي، ص. 50) في ماي 1518م-924هـ، ورغم محاولة عروج محاولة الهاء جنود مركز وهران بإلقاء الأشياء الثمينة في طريقهم حتى ينشغلوا بجمعها عن مطاردته ليعبر النهر الا انه فشل في ذلك فواجههم بعد استشهاد رفاقه وبذراعه الواحدة قاتل كأسد، (de Haedo , 1881, p.33) وقد اعتبر ذلك نصرا كبيرا للمسيحية في شمال افريقيا وعليه فعندما وصل خبر استشهاد عروج الى الجزائر بايع أهالي الجزائر وأعيانها وعلمائها أخاه خير الدين أميرا عليهم، وفي هذا الوقت الحرج وصلت الى الجزائر انباء تمرد الكثير من القبائل كما خرجت عن الطاعة كل من تنس التي كانت في طاعة عروج منذ جوان 1517 بعد ان طرد منها اميرها حميد العيد حليف الاسبان والذي فر الى الصحراء فعاد

اليها من جديد، وشرشال التي كانت تحت حكم عروج منذ ان انتزعها من منافسه البحار قارة حسن في 1516 (de Haedo, 1881, p.16).

أما في تلمسان فقد تسلم السلطان الزياني أبو زيان السلطة وامتد نفوذه الى مليانة فغدا بذلك على مقربة من الجزائر، وقد كان خير الدين يعلم أن دوره سوف يجيء وان الاسبان لن يكتفوا بقتل عروج في تلمسان بل سوف يهاجمون مدينة الجزائر (دراج، 2015)، فبعد ان كان ابن القاضي حاكم مملكة كوكو⁽²⁾ في جبال القبائل حليفا فعالا لخير الدين أصبح عدوا له حيث يذكر خير الدين عنه انه "كان ... احد عظماء (العرب) بالجزائر كما كان يكن لي قدرا كبيرا من الصديق والمودة حاول سلطان تونس ان يحرضه للخروج علي الا أنه لم يوافقه على ذلك الان توفي هذا الرجل العاقل وحل محله ولد طائش يدعى ابن القاضي أيضا فكان أول ما فعله ان اتفق مع سلطان تونس على أن يكونا يدا واحدة ضدي (بربروس، 2010، ص.109) غير ان مذكرات خير الدين هي المصدر الوحيد الذي يجعل من ابن القاضي شخصيتين مختلفتين في حين تتفق جميع الروايات الأخرى على أن ابن القاضي شخص واحد (جوامع، 2020، ص.113)؛ وفي هذه الظروف الصعبة وأمام هذه الاخطار الكثيرة فإن ذكاء خير الدين جعله يفهم بأنه يحتاج الى مساعدة قوية، في الوقت الذي فتح سليم الأول⁽³⁾ سلطان اسطنبول مصر وقدم نفسه للناس على انه وريث الخلفاء الكبار والعظام (شوفالييه، 1991).

وفي هذا الشأن يذكر صاحب الزهرة النائرة (محمد بن رقية التلمساني) ان خير الدين عزم على السفر وجمع اهل الجزائر من العلماء والصلحاء يعلمهم بذلك، غير انهم استجدوه للبقاء حيث "يتعين عليه الجلوس في المدينة لأجل حراستها"، فعند ذلك قال لهم خير الدين "أنتم رأيتم ما وقع من الملاعين الكافرين ولا يؤمن من عواملهم، وقد ظهر لي من الرأي أن نصل يدنا بطاعة السلطان الأعظم مولانا السلطان سليم، فيمدنا بالمال والرجال وجميع ما نحتاج اليه وضرب السكة عليه" (قنان، 1987، ص.42)، وبالتالي وضع اهل الحل والعقد امام الامر الواقع بعد ان اعلن عجزه عن الاستمرار في مواجهة امبراطورية مسيحية وهو ليس الا (قرصان) مجاهدا في البحر، وعليه استجاب الحضور للرأي فطلب خير الدين من السلطان العون والمساعدة مقابل الاعتراف بسلطته ودفع ضريبة او ضمان زيادة قوة العثمانيين في المنطقة، لهذا أرسل الحاج حسين (الشخصية المعتمدة) الى

اسطنبول ومعه مجموعة من السفن الحربية تتكون من 4 سفن محملة بالهدايا الثمينة (شوفالييه، 1991، ص.38).

وجدت السفارة الجزائرية الترحاب من طرف العثمانيين ولقي الطلب الاستجابة، فأرسل السلطان 2000 جندي من الجنود الإنكشاريين وهم من خيرة مقاتلي الجيش العثماني، وكذلك سبعة مدافع ووحدة عسكرية تتألف من 4000 متطوع (شوفالييه، 1991، ص.39)، وقد أصبح هذا التقليد في نوع الهدايا المرسلة إلى الجزائر من طرف سلاطين الدولة العثمانية قائما بعد سليم الأول إلى السلطان العثماني محمود الثاني 1808 - 1839م الذي تزامنت فترة حكمه بسقوط الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي عام 1830 م (جميل، 2018).

وأصدر السلطان سليم فرمانا (امر سلطاني) يوضح فيه بأنه قبل ولاء الجزائريين له ووافق على حمايته لهم وأنه يعتبرهم من الآن فصاعدا في قائمة المخلصين الأمناء (شوفالييه، 1991، ص.39). وأمر فيه بصرف الخطبة والدعاء إليه، وكذلك ذكر اسمه في المنابر، وذلك في خطبة الجمعة والأعياد واعتبر الجزائريون هذا بمثابة القوة التي تسهم في الارتباط سياسيا بالعالم الإسلامي (جميل، عائشة، 2018، ص.93).

وقد كان من مدلولات منح رتبة بايلرباي هذه الرتبة الرفيعة لخير الدين بربروس ان بلاد الجزائر او المنطقة التي يحكمها خير الدين في ذلك الوقت والتي يمتد إليها نفوذه ونفوذ خلفائه في قابل الأيام تصبح تحت السيادة العثمانية وان أي اعتداء خارجي على أراضيها يعتبر اعتداء على الدولة العثمانية (غطاس وآخرون، 2007).

وكان لانضمام الجزائر تحت حماية السلطان تأثير طيب على المدن الإسلامية المهددة، حيث أن أهالي طرابلس الغرب عندما رأوا الدعم المادي والمعنوي الذي حظي به أهالي الجزائر بعثوا في 1519 وفدا عنهم يعرضون فيه تبعيتهم للسلطة العثمانية وذلك بغية تخليصهم من الاحتلال الإسباني فاستجاب السلطان العثماني وعين لهم واليا يدعى مراد لمعرفته باللغة العربية (دراج، 2015، ص.217)، فقد حقق إنضمام الجزائر الى الدولة العثمانية أهدافا سياسية وعسكرية كثيرة وفي نفس الوقت أقلق جيرانها سواء من المسلمين أو المسيحيين فكان من أثر ذلك ان سادت موجة عامة من الرعب في اوروبا خصوصا إسبانيا عند اعلان الانضمام لأنه يعني بالنسبة لها وصول الخطر العثماني ليس لتهديد قواعدها العسكرية المنتشرة في شمال افريقيا فحسب، بل يتعدى ذلك

الى تهديد وجودها في الاندلس التي مازال هاجس إعادة فتحها من طرف الاتراك العثمانيين يلوح لهم في كل حملة (دراج، 2015، ص.214).

وقد نجحت الجزائر في صد العدوان واسترجاع ما تبقى من مراكز مسيحية على السواحل فكانت لها مكانة خاصة جعلتها بمثابة قلعة أساسية في مواجهة المد الصليبي الذي كان يهدد سواحل المغرب الإسلامي فهي دار الجهاد و"قلعة الإسلام" الصامدة في وجه القوة المسيحية المعادية حسب تعبير من كتب عن الجزائر في تلك الفترة (سعيدوني، 2009) اعتمادا على ما سمي بالجهاد البحري أو القرصنة والتي أثارت اهتماما كبيرا لدى كثير من مؤرخي الغرب، حيث اقترنت البحرية الجزائرية عندهم بأوصاف عدة، كاللصوصية والسرقة ووصفت الإيالة بوكر القراصنة واللصوص على الرغم من أن إيالة الجزائر قد مارست مثل أي دولة في المشرق والمغرب القرصنة بمفهومها الشرعي والقانوني الذي يحدده قانون البحار، (جميل، 2018، ص.125) فيعتبرون أن الجزائريون أقروا سياستهم على قاعدة القرصنة وان يكونوا في حرب مع كل الحكومات المسيحية في العالم التي لا تربطهم بها معاهدة (Shaler, 1826, p.38) غير أن القرصنة لم تكن اختصاصا إسلاميا كما يدعي الغرب، وعلى هذا فإن القرصنة بالنسبة للمسلمين هي جهاد بحري تبناه سكان شمال إفريقيا عند تعرض سواحلها إلى الاعتداءات المسيحية (جميل عائشة، 2018) وقد نسى هؤلاء أن فكرة تجهيز سفن القرصنة في الجزائر نتجت عن الرغبة -لدى الاندلسيين- في الانتقام وكان لابد ان تتم مثل هذه الاستعدادات بالعنف ضد الاسبانيين الذين تشكوا منهم هذه الشعوب اكثر من اية أمة اجنبية (خوجة، 2015) ولابد من التفريق هنا بين لص البحار والقرصان.

فالأول يعمل لحسابه الخاص (Le pirate)، هو ليس سوى لص مسلح، من أمثال Jean Bart و Saint Paul Herourt و Doublet Gassard و Trouin Ducasse و Dugny

أما البحار القرصان فهو مقاتل نظامي قناص في البحر (Le corsair) يهاجم أعداء أمتة ليحصل منها على نصيب معلوم من الغنائم، وعلى سفينته علم أو راية بلاده يهاجم من هي في حرب معه (Belhamisi, 1983, p.17)

غير أن هذا الجهاد تحول من هدف ديني سامي من اجل الدفاع عن الإسلام وحماية أراضيها من العدوان الى أغراض اقتصادية بحتة طلب للغنائم والمكاسب وبحث عن الربح وهو ما عبر عنه المثل الشعبي بين البحارة آنذاك "يابريطة ياكريطة يا قاع البحر" (سعيدوني، 2009)

2. العلاقة بين الجزائر والباب العالي من التبعية الى الاستقلالية:

شهدت الجزائر على مر العقود تحت المظلة العثمانية تحولات في العلاقة بين الطرفين ومع دور الريادة في الجهاد البحري في الجزء الغربي من المتوسط تحولت الجزائر الى دولة إقليمية قطرية لها استقلال شبه تام عن الدولة العثمانية خاصة في عهد الدايات 1671-1830م (صغيري، 2012، ص.85)، فالأحداث التي كانت تعيشها هذه المنطقة من غرب المتوسط خلال القرن السادس عشر كانت تتطلب تنصيب شخصية قوية ذات صلاحيات كبيرة لحكم الجزائر، تمكنها من اصدار القرارات الحاسمة والعاجلة في الصراع المسلح مع اسبانيا وقد تفهمت الدولة العثمانية هذه الظروف وتعاملت معها بمرونة (دراج، 2015، ص.215) خاصة وانها أبعد بقعة عن عاصمة الدولة، فمنح خير الدين بعد لقائه بالصدر الأعظم إبراهيم باشا في حلب لقب البايبراي وهو ارفع المناصب السياسية في الدولة العثمانية والذي كان بمثابة نائب السلطان على تلك المناطق (دراج، 2015، ص.214).

غير أن تغير الظروف بنهاية عهد سليمان القانوني 1520-1566 الذي خلفه سلاطين في غير مستوى قوة شخصيته، وفي المقابل اختفاء شخصية الامبراطور شارلكان (1500-1558م) وانشغال اسبانيا بالحروب الدينية، بالإضافة الى بروز الخطر الصفوي في المشرق أدى الى تقارب بين طرفي النزاع وانتهى بتصالح الدولة العثمانية مع اسبانيا، فتراجعت أهمية الجزائر الاستراتيجية في منظومة الدفاع العثمانية، فلجئت الدولة العثمانية الى تغيير نظام الحكم بتعيين باشوات على البلاد، لتصبح مثلها كمثل بقية الولايات الأخرى وتفقد طابعها الخاص مع تحديد مدة حكم الباشا بثلاث سنوات فكان الباب العالي يسعى للحيلولة دون تطور الشعور الاستقلالي بالجزائر ووضع حد بهذه التعيينات السريعة لكل محاولة لدفع الجزائر الى الاستقلال عن الدولة العثمانية (الميلي، ص.115).

وقد تعاقب على حكم الجزائر من الباشوات ثلاثة واربعون باشا خلال واحد وسبعون سنة 1588-1659م وهو ما بين حالة عدم الاستقرار التي ميزت حكمهم (صغيري، 2012، ص.33)، وهذا

ما ساعد في 1659 قادة الجيش البري من الأغوات على القيام بتمرد واضح على السلاطين حيث نجح الجند بالبasha إبراهيم في السجن فارس السلطان البasha علي ليستلم مهامه لكنه وجد وضعاً سياسياً صعباً للغاية بسبب العصيان الصريح الذي أعلنه الجند ضد أي مظهر للتبعية للسلطان فألقوا عليه القبض رفقة من رافقوه ووضعوه على متن سفينة وعاد من حيث أتى، ولما علم الصدر الأعظم محمد كوبرلو باشا 1656-1661 بمجريات أحداث الجزائر أصدر أمراً بقتل البasha الذي أخفق في فرض هيبة السلطان وفي الوقت ذاته أرسل فرماناً شديداً للهجة إلى الجزائريين جاء فيه "لن نرسل اليكم واليا، بايعوا من تريدون، السلطان ليس بحاجة إلى عبوديتكم لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر... إذا اقتربت من الممالك العثمانية فلن نكونوا راضين..." لكن خليل أغا الذي حمل لواء الثورة لم يبق في سدة الحكم سوى سنة واحدة وكانت نهايته الاغتيال 1660 وخلفه الاغا رمضان الذي بادر إلى إعادة العلاقات مع الباب العالي حتى رجعت إلى وضعها الطبيعي إذ أرسل البasha إبراهيم عام 1661 لكن قبول الجند بالبasha كان مشروطاً حيث جرد من جل صلاحياته (غطاس وآخرون، 2007).

وإن كانت هذه التطورات لم تحل دون استمرار الباب العالي في تعيين الولاة الذين ضلوا يعرفون بالباشوات غير أن وجودهم أصبح صورياً منذ 1671 (سهييل، 2011) بعد الانقلاب الجديد وبداية عهد الدايات، وقد أبقى الرياس هذه المرة على منصب الباشوية كما فعل من قبلهم اليولداش الذين أبقوا عليه أيضاً، لكن منصب الباشاوية أصبح شكلياً لا تأثير له في توجيه سياسة البلاد وإنما رمز فقط للعلاقة الشكلية التي تربط بين الجزائر والخلافة العثمانية (بن محمد الهلالي الميلي، ص. 178)، وأصبحت سلطتهم لا تتعدى حق حضور جلسات الدواوين الكبير والصغير (سهييل، 2011، ص. 147)، ولهذا الاعتبار كان الدايات عبارة عن ملك مستقل لكن نظام الدايات يختلف عن النظام الملكي ونظام البايات في تونس بأنه لم يكن وراثياً (الميلي، ص. 178) ولعل الإبقاء على المنصب يدخل أيضاً في إطار الذهنية العثمانية في المحافظة على التقاليد والقوانين السائدة وعدم المساس بما هو موجود ففي تقرير القنصل لومير مؤرخ في 1 يناير 1751م يذكر أن الاتراك لهم معتقد أن كل ما هو قديم وموروث فهو جيد يجب أن لا يتغير (قنان، 1987، ص. 178)، وقد كان دور الدولة العثمانية في كل هذا (الاضطرابات وصراعات الحكم) هو إصدار الباب العالي فرمانات تولية الدايات والمصادقة على تنصيبه فقط لا غير (صغيري، 2012).

ويعود الفضل في رفع اللبس الذي كان قائما بين منصب الداى ومنصب الباشوية الى الداى على شاوش (17 يونيو 1710-4 أبريل 1718)، فعلى الرغم من ان الداى هو الحاكم الحقيقي، فقد ظل الباب العالي يعتبره خاضعا للباشا الذي كان يعينه، فظل هذا المنصب مثارا لفتن واضطرابات ذلك أن الذي يحتل هذا المنصب يميل الى الامل في عودة العهد الماضى (الميلى، ص.209)، لذلك رفض الداى على شاوش في سنة 1711 استقبال ابراهيم باشا شركس مبعوث السلطان الى الجزائر (صغيري، 2012، ص.40) والذي عينه الباب العالي على أمل أن يعيد النفوذ الفعلي للسلطان العثماني على الجزائر ولم يتردد في تهديده بالموت إن هو تجرأ على أن يطاء أرض الجزائر فانسحب الباشا وقذفت به العاصفة الى شاطئ القل حيث مات. ووجه الداى بعد ذلك مذكرة الى احمد الثالث 1703-1730، بسط فيها العواقب الوخيمة المترتبة على تعدد السلط وشرح الأسباب والعوامل التي تدعو الى ضم الباشوية الى خطة الداى. فلم يسع السلطان العثماني إلا ان يقبل وأصبح الداى هو الباشا. وقد أطلق عليه قناصل الدول الأجنبية لقب ملك يتمتع بسلطة مطلقة وإن ضل يرسل كل سنة هدية الى إستانبول اعترافا منه بأحقية السلطان العثماني في تولي أمور المسلمين وشرعيته في تمثيلهم وهذا مما جعل دايات الجزائر يحتفلون بتولية السلاطين العثمانيين بإستانبول ويستقبلون في الجزائر بين الحين والآخر القابيجي باشي أو المرسلون فوق العادة من قبل السلطان العثماني (هابنسترايت، 1732، ص.28).

ولم يفقد الباب العالي الامل في استعادة السيطرة على الجزائر إلا ان الدايات قاوموا أي تدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للجزائر، ويظهر ذلك جليا فيما قام به الداى كردي عبيد 1724-1731 من خلال رفضه وساطة السلطان العثماني في إبرام الصلح مع إسبانيا سنة 1725 م حيث اعتبر ذلك تدخلا في السياسة الخارجية للجزائر ومن جهة سعي من السلطان العثماني لاستعادة نفوذه بالجزائر، كما رفض تسليم الثائر المصري "شركس محمد" باي القاهرة السابقة للمبعوث السلطاني. وكرد على ذلك أرسل الباب العالي إلى الجزائر عام 1729 م مبعوثا خاصا أضفى عليه لقب الباشوية مصحوبا بأربعين شخصية وزعت عليهم المهام الأساسية في الدولة، لكن بوصول السفينة إلى الميناء منعهم الداى من النزول واستدعى الديوان للاجتماع، فقرر هذا الأخير عدم استقبال البعثة وطلب منهم الانسحاب ومغادرة الجزائر وقد وصلت حدت التوتر في عهد الداى الحاج علي 1817-1818 أن قام هذا الأخير بقذف مبعوث الباب العالي "محمود أغا" بالقنابل أمام ميناء الجزائر الذي جاء ليضع حد للحرب بين الجزائر وتونس (جميل، 2018، ص.110).

وعليه فقد كانت الجزائر مستقلة في سياستها الخارجية ترجم ذلك في المراسلات الرسمية بينها وبين بقية الدول ذات السيادة، ومن هنا نرى الجمهورية الجزائرية (وهذا كان اسمها الرسمي في غالب نصوص المعاهدات وفي المراسلات بينها والدول الأخرى) (نايت بلقاسم، 1985، ص.80)، فيقول المؤرخ الفرنسي دي غرامون "لقد كان الديوان يتخذ القرارات بكل سيادة فيعلن الحرب ويعقد السلم ويمضي المعاهدات ويقيم احلافا بدون أن يتساءل عما إذا كانت تلك القرارات المتخذة موافقة أو غير موافقة لسياسة الباب العالي" ويقول المؤرخ الألماني سميونوف "إن دايات الجزائر لم يكونوا ملوكا وراثيين، بل كانوا رؤساء جمهورية عسكرية لم يبق لها آخر عهدا إلا مجرد علاقة إسمية بإسطنبول"، ويقول المؤرخ الفرنسي كاط (Cat) "طوال القرن السابع عشر كانت الجزائر منهمكة في حروب ضد دول كبرى: فرنسا، إسبانيا، بريطانيا... أما علاقتها بالباب العالي فتكاد تكون منعدمة"، ويقول المؤرخ الفرنسي ارو "إن تبعية البلدان المغربية للخلافة العثمانية مجرد تبعية إسمية".

وكمثال على ذلك تواجد القنصل الفرنسي في الجزائر والذي يحمل رتبة المكلف بالأعمال وهي نفس الرتبة التي يحملها القنصل الفرنسي المتواجد بالمغرب الأقصى الذي كان مستقلا بشكل كامل ولم تكن تربطه أي علاقة مع الدولة العثمانية وهذا يعبر بشكل واضح على مدى الاستقلالية التي كانت تتمتع بها الجزائر كدولة ذات سيادة دبلوماسية، وهو ما سمح لها بعقد اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأوروبية كاتفاق الهدنة الذي تم بين فرنسا والجزائر سنة 1800 الذي تحول فيما بعد الى صلح في وقت كانت فيه مدافع الفرنسيين موجهة الى العثمانيين في مصر والشام (صغيري، 2012، ص.76)، والعكس كان منذ نهاية القرن السادس عشر فرغم ان الدولة العثمانية ابرمت معاهدة مع اسبانيا الا أن الجزائر استمرت في الحرب -ما دام الاسبان لم يخرجوا من وهران والمرسى الكبير- الى ان تم الجلاء النهائي وابرمت اسبانيا الصلح مع الجزائر مباشرة كدولة مستقلة ذات سيادة وحررة في قراراتها، بل حتى ان الغزوات التي كانت تنظمها طائفة الرياس ضد الشواطئ الفرنسية كان الباب العالي يعارضها ويصدر الامر تلو الامر بوضع حد لها لكن الجزائريين رفضوا ذلك واستمروا يهاجمون الشواطئ الفرنسية بناء على ان فرنسا لم تتحالف رأسا مع الجزائر (الميلي، ص.115).

أما في عهد الدايات فقد كانت سياسة حكومة الجزائر والباب العالي تتعارضان في الكثير من الأحداث الدولية في البحر المتوسط وأحسن مثالا عن ذلك اعتراف الحكومة بالجمهورية الفرنسية

الأولى بعد الثورة الفرنسية 1789 م عندما أقدمت الجزائر على تقديم الدعم المالي والمادي لفرنسا، إضافة إلى الخلافات بين الطرفين استمرت بينهما خاصة في قضايا استيلاء الأسطول الجزائري على بعض سفن رعايا الدولة العثمانية، مثل الذي حدث مع سفن يونانية استولت عليها البحرية الجزائرية، مما جعل الباب العالي يرفض هذا العمل بالرغم من العداء الموجود بين اليونانيين والباب العالي، فرفض الهدية المقدمة من طرف الداي مصطفى باشا 1798-1805 (جميل، 2018، ص.111) كتعبير عن عدم رضاه عن سلوك الجزائريين.

ونجد تعبيرا آخر صريح عن هذا الموقف في عريضة قدمها حسن باشا (1791-1798) الى السلطان العثماني بشأن طلبه ارجاع سفينة نمساوية سنة 1793م - حيث كانت النمسا في سلم مع العثمانيين - فيقول للسلطان "... ولهذا فالذي يرجى ويتمنى ويطلب هو ارجاع الوضع في هذه القضية الى ما سبق العمل به، بان تقول الدولة العلية لكل من يريد الصلح مع الجزائر: يجب عليكم ان تعقدوا الصلح مع الجزائريين أنفسهم، لأنهم أحرار في موانئهم وعهودهم ومختارين تمام الاختيار في ابرام الاتفاقيات مع من يشاؤون ونقضها أيضا مع من يشاؤون نقضها، فهم ليسوا مكرهين على المصالحة والمعاهدة كما أنهم ليسوا مجبورين أيضا على نقض العهود والمواثيق بواسطة التكليف الموجه اليهم من طرف الدولة العلية لما يتمتعون في هذا الميدان من حرية تامة وإرادة كاملة واختيار مطلق دون أي اهتمام بمواقف الطرائف المشار اليها وآرائها في هذه القضية" (قنان، 1987، ص.222).

وتعدى الامر الى تقديم مساعدات لفاس في حربها مع النمسا، التي كانت تربطها بالدولة العثمانية معاهدات صلح وتعاون، الشيء الذي أزعج الباب العالي حيث أرسلت الى الجزائر يذكرها بأن الدولة العثمانية قد عقدت اتفاقية مع النمسا والتي بموجبها أصبحت إسطنبول مطالبة بحماية وصيانة سفن النمسا وتبين هذه الحادثة مدى استقلالية الجزائر في علاقتها بالدولة العثمانية في إطار العلاقات الدولية والصداقة والتعاون (صغيري، 2012، ص.99).

غير أن العلاقة على العموم طبعها مظهر التعاون والمساعدة المتبادلة التي بدأت بالمساعدة الرمزية التي تلقاها في البدء عروج واخوته وضلت تتكرر في مناسبات متباعدة خاصة في شكل عتاد وفرق من الإنكشارية مرسلة من الدولة العثمانية الى الجزائر، وفي المقابل فقد كانت البحرية الجزائرية تساهم الى حد كبير في انقاذ البحرية العثمانية في كبريات المعارك البحرية على غرار معركة

ليبانو 9 أكتوبر 1571 ونافارين 1827 (نايت بلقاسم، 1985، ص.80). مرورا بفتح تونس 1574 وحرب البندقية 1630 والحرب ضد روسيا 1759 في عهد السلطان مصطفى ابن احمد 1757-1773 (Belhamisi, 1983, p.147)، وفي هذا الشأن يقول المؤرخ الأمريكي سبنسر "إن الاعتماد المتبادل بين الباب العالي ورؤساء الدولة الجزائريين ربما يصوره بوضوح التدعيم الذي يعطيه كل منهما للآخر في ظروف الشدة" (نايت بلقاسم، 1985، ص.82).

3. طبيعة نظام الحكم الاختياري والاقرار:

لا يمكن التعامل بهذه السيادة والندية الا إذا كان نظام الحكم قويا ومتماسك وهو ما كان يشير اليه كل من تطرق الى (الظاهرة الجزائرية) والتي اختلف المعاصرون في وصفها لكنهم اتفقوا على انها مملكة مستقلة من حيث السيادة وجمهورية غير وراثية في نظام تعاقب الحكام.

ففي مذكرة حول الحكومة الحالية لمملكة الجزائر 1681 يذكر صاحبها: "إن حكومة هذه المملكة كانت منذ عشر سنين عبارة عن نوع من جمهورية طاغية ولا يوجد هناك ملك في هذه المملكة وانما نائب للملك الذي هو الباشا فهذا الأمير ليس له أي دور في تسيير الشؤون العامة ورتبته هي عبارة عن رتبة شرفية كممثل شخصي للسيد الكبير (السلطان) والذي لا تعترف هاته البلاد بأية سلطة له الا في الحدود الذي يتفق ذلك ومصالحها ومع دينها " (قنان، 1987، ص.105) بينما بقول الأمريكي وليم كاري "تحتفظ الجزائر باسم مملكة وهو نعت الذي يمكن وبدون أسف شطبه من كل معجم إنساني، ومهما يكن فإنها جمهورية عسكرية ولو أنه بالتأكيد لا يمكن ان تضفي مجدا على شكل من اشكال تلك الحكومة" (كاري، 2014، ص.34) غير أن الأكيد أنه وإن كان الحكم محصورا في الطبقة العسكرية من الانترك الا أنه كان بشكل (ديموقراطي) داخل هذه الفئة، بينما يجمع وليم شيلر صفة الجمهورية والمملكة فيقول "هي جمهورية عسكرية برئيس منتخب مدى الحياة، الديوان ينتخب الداى ويناقش بعض المسائل وهو اهم جهاز في الدولة" (Shaler, 1826, p.16) وعليه فنظام الحكم جمهوري بحكم أن الداى منتخب وملكي وأن المدة غير محددة وطابعه عسكري بالنظر أن الحاكم يكون من الطبقة العسكرية.

وحتى في تعيين الداى فقد كانت كل الحظوظ تتساوى وتتم العملية بشكل لم يكن معروفا في الانظمة الديموقراطية المعاصرة آنذاك فقد كان كل عضو مسجلا منتظما في الأوجاق له الحق

في الوصول الى منصب الداي، وكانت عملية الانتخاب لهذا المنصب تتم بالمساواة التامة وبالتصويت الكلي، (سبنسر، 1977، ص.91) وان كان الامر في الاختيار يكون من بين ثلاث موظفين: الخزناجي أغا الخيل وخوجة الخيل (de Paradis, 1898, p.106)، في عهد الدايات وتكتب رسالة تحمل امضاء وخاتم كل واحد من أعضاء الديوان وخاصة القاضي والمفتي وبقية الاشراف ويوافق اعيان العسكر كذلك على هذا الاختيار ويشهدون على مقدرة الشخص المعين عندما تنتهي العملية ويكلف احد الأشخاص بالذهاب الى الباب العالي للإخبار عن وفاة الباشا القديم وقيام الديوان بانتخاب الحاكم الجديد (خوجة، 1833، ص.132) حيث يطلب تزكية السلطان وكانت مثل هذه المطالب مستجابة دائما وفي كل مرة كان هناك كابيسي باشي (مبعوث الدولة) يذهب الى الجزائر حاملا نسخة من فرمان التأكيد كاعتراف رسمي من طرف السلطان بالمنصب (سبنسر، 1977، ص.91) فالأمر في النهاية هو تحصيل حاصل ومصادقة شرفية.

أما دستور الجزائر (حسب دي بارادي) فهو ذكي بخاصية كبيرة فالداي له صلاحيات مطلقة لتمير ارادته لكنه لا يحب المخاطرة بإغضاب البحرية أو العسكر فيسمح بتجاوزات لمصادرة سلع السفن (de Paradis, 1898, p.106) اذا ما رغب الرياس في شن حرب على دولة ما، فعندما يتعلق الامر بشؤون ذات أهمية فالداي نادرا ما يتخذ قرارا لأول وهلة بشأنها، فهو يعطي عادة جوابا مهما غير محدد حولها ولن يتوانى في عرض الموضوع على المجلس السري المكون من موظفي الايالة السامين، فهؤلاء يدلون بأرائهم بلباقة ومراعاة حرصا منهم على عدم جرح شعور العاهل والداي من جهته يفهم بالإشارة ما يرغبون فيه وبعدها يعلن قراره كسيد (قنان، 1987، ص.178).

وقد كان هذا النظام (الجمهوري) تحميه قوانين عرفية تعزز استمراره مع وجود تقليد جديد يتمثل في عدم اسناد المناصب الكبرى في الدولة لغير العزاب لئلا يؤدي ذلك الى ظهور أسرقوية من جهة ولكي يصب كل الذهب الموجود في البلاد في الخزينة العامة من جهة أخرى (قنان، 1987، ص.179) حيث ان الدولة هي من كانت ترث من لا وريث له من العزاب.

كما أن طائفة الجند كانت تتجدد باستمرار من خلال الفرق العسكرية التي كانت تجند من الاناضول وترسل الى الجزائر، وهو ما جعلها لا تندمج في المجتمع المحلي وتبقى غريبة عنه وفي نهاية الامر حال هذا الوضع دون تحول نظام الحكم في الجزائر الى نظام ملكي على غرار الجارة تونس او طرابلس في فترة ما وحتى مصر في وقت لاحق حيث كانت كل الأعراف تحرص على عدم تكون أسر

قوية وذلك منذ البدايات الأولى للتواجد العثماني حيث يقف الجند بالمرصاد لأي بادرة من هذا النوع مثلما حدث في عهد حسن بن خير الدين عندما تحالف وصديقه علي مع ملك كوكو بمصاهرتة من طرفهما وما انجر عنه من السماح للقبائل بالتجول في المدينة بالسلاح، ما خلف شكوك للانكشاريين من سعي حسن باشا للاستقلال بالجزائر، فسعوا الى تنحيته من طرف السلطان (de Haedo , 1881, p.122) وقد نجحوا في ذلك على مرتين.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن ان نستنتج جملة من الاستنتاجات والملاحظات في مسار تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة وهي:

- كان امتداد النفوذ العثماني للجزائر وغرب المتوسط استجابة لطلبات الاستغاثة من السكان الذين رأوا في مجاهدي البحر في البداية ثم الدولة العثمانية المخلص الوحيد من تعسف الاسبان واعتداءاتهم في ظل تضعضع الحكم الزياني في المغرب الأوسط
- كان ظهور الكيان السياسي المستقل للجزائر كدولة ذات سيادة في ظل الخلافة العثمانية تحت تأثير ظروف دولية خاصة، جعلت هذا الكيان يغلب عليه الطابع العسكري في مظهره العام استجابة للتحديات الأمنية المفروضة عليه من الخارج.
- بحكم ان الخطر الخارجي على البلاد كان من البحر فقد كان النشاط البحري أبرز أوجه الصراع مع القوى العالمية التي هددت الجزائر في أمنها وعلى رأسها اسبانيا فأصبحت البحرية الجزائرية سلاح رادع ألصقت به تهمة القرصنة (لصوصية البحر) تحول مع الوقت الى عامل اقتصادي ومصدر دخل مالي.
- بعد أن منحت الدولة العثمانية مكانة مميزة للجزائر في بداية ارتباطها بها، فقد حاولت استعادتها والغاء هذا الامتياز في وقت لاحق من خلال تغيير نظام الحكم وعبر عدة مناسبات أخرى، إلا ان انقلاب الأغوات 1659 ثم الدايات 1671 كرس استقلال الجزائر عن الباب العالي ومنحها شخصية سياسية متميزة تفرض نفسها في العلاقة بين الطرفين.

- تدعم استقلال الجزائر بنظام حكم يسعى ما أوتي لإبعاد التدخل العثماني في شؤونه وسياسته فلا هو جمهوري ولا هو ملكي يتميز بأنه ديموقراطي ضمن فئة العسكريين حيث يختار الحاكم بكل حرية واستقلالية عن الباب العالي مع الحفاظ على رمزية الانتماء لـ (دولة الخلافة)
- تجسد استقلال السياسة الخارجية للجزائر عن الباب العالي في عدة مناسبات وصلت الى حد التعارض في المواقف الدولية بين الطرفين حيث كانت سياسة الجزائر حريصة على مبدأ استقلال القرار والتعامل مع القوى الأوروبية بندية من دون فك الارتباط نظرا لحاجة كل طرف للطرف الاخر في مواجهة القوى المسيحية.

التعليقات والشروحات:

- (1) تتعدد الروايات في أصل الاخوة بربروس فهايديو يقول عروج يوناني من مدلين ليسبوس القديمة ابوه كان مسيحي يشتغل في الفخار وخير الدين يؤكد في مذكراته ان والده كان أحد افراد السباهية تزوج احدى بنات ميدلي غير انها تتفق ان الموطن الأصلي هو ميدلي ابوهم يعقوب أحد فرسان الجيش العثماني وامهم احدى نساء هذه الجزيرة أنظر سالم جوامع الاخوة بربروس بين شرق وغرب البحر المتوسط ص135 ومذكرات خير الدين بربروس، و Fray Diego de Haedo Histoire des rois, P3
- (2) أرسل سلطان تونس احمد بن القاضي لمساعدة بربروس في تحرير بجاية من الاسبان وفي اثنائها استقر بجبال بابور والتفت حوله القبائل نظرا لكونه من عائلة معروفة استقر في جبل كوكو (قرية اورير) التابعة لعرش ايت غبري وقد ساعد ابن القاضي بربروس في حملته على الجزائر وامده بجنود انظر سالم جوامع وعبد الحق زربوح، آل بربروس وآل القاضي بين التحالف والصراع خلال القرن 16 (مقاربة تاريخية انثروبولوجية) مجلة انثروبولوجية الأديان المجلد 16 العدد 2، 15 جوان 2020 ص. 103-107
- (3) السلطان الغازي سليم الأول : ولد في أكتوبر 1470 م ومات في 22 سبتمبر 1520 م، وهو ابن السلطان بايزيد الثاني بن السلطان محمد الفاتح وتاسع سلاطين الدولة العثمانية، يعرف لدى الغرب والبعض Selim Grim أي سليم العابس ويلقب كذلك بـ "ياوز" وتعني باللغة التركية الشجاع، حكم ثمانية سنوات بدءا من عام 1512 م حتى وفاته، تميز عهده بالفتوحات التي تحولت في أيامه من الغرب الأوربي إلى الشرق العربي والبحر المتوسط. للمزيد جميل عائشة الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520 م ص14

قائمة المصادر والمراجع:

1. بربروس، خير الدين. (2010). مذكرات (محمد دراج، ترجمة؛ ط.1). الاصال للنشر والتوزيع.
2. خوجة، حمدان بن عثمان. (2015). المرأة. (محمد العربي الزبيري، تعريب؛ ط.2). دار الحكمة. (1833).
3. دراج، محمد. (2015). الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الاخوة بربروس 1512-1543 م. (ط.1)، دار قرطبة للنشر والتوزيع.
4. سينسر، وليم. (2006). الجزائر في عهد رياس البحر. (عبد القادر زبادية، ترجمة؛ ط.1). دار القصبة للنشر (1977).
5. سعيدوني، ناصر الدين. (2009). ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. (ط.2). دار البصائر.
6. شوفالييه، كورين. (1991). الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541 م. (جمال، حمادنة، ترجمة). ديوان المطبوعات الجامعية.
7. غطاس، عائشة. زهرة، زكية. سرقين، سعدية. بوحمشوش، نعيمة. (2007). الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها. منشورات المركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر.
8. قنان، جمال. (1987). نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر 1500-1830 م. المؤسسة الجزائرية للطباعة.

9. كاري، ماثيو. (2014). مختصر في تاريخ الجزائر. (علي، تابلت، ترجمة). منشورات ثالة. (1794).
10. الميلي، محمد الهلالي. تاريخ الجزائر في القديم والحديث. الجزء الثالث. مكتبة النهضة الجزائرية.
11. نايت بلقاسم، مولود قاسم. (1985). شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830. الجزء الأول. (ط.1) دار البعث.
12. وولف، جون ب. (2009). الجزائر واروبا 1830-1500. (أبو القاسم، سعد الله، ترجمة). عالم المعرفة للنشر والتوزيع ودار الراشد.
13. هابنسترايت، جوهان ارنست. (2008). رحلة العالم الألماني الى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ 1732م (ناصر الدين سعيدوني، ترجمة) دار الغرب الإسلامي.
14. جميل، عائشة. (2018). الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520 م- 1830. [أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة] جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.
15. صغيري، سفيان. (2012). العلاقات الجزائرية - العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830). [رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة]. جامعة الحاج لخضر باتنة.
16. جوامع، سالم. (2020). الاخوة ببروس بين شرق وغرب البحر المتوسط مطلع القرن 16 قراءة جديدة في النشأة والمنجزات. *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، (3)، 146-134.
17. جوامع، سالم. وزريوح، عبد الحق. (2020). آل ببروس وآل القاضي بين التحالف والصراع خلال القرن 16 مقارنة تاريخية انثروبولوجية، *مجلة انثروبولوجية الأديان*، 16 (2).
18. سهيل، جمال الدين. (2011). ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ 17م. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*. (13)، 158-137.
19. Belhamisi, Moulay. (1983). Histoire de marine Algérienne (1516-1830), ENAL, Alger.
20. De Haedo, Fray Diego. (1881). Histoire des rois d'Alger, (Henri-Delmas, De Grammont, Traduite) Adolph Jordan. (1612).
21. De Paradis, Venture. (1898). Alger au XVIII siècle, édité par e fagvav Alger imprimeur libraire éditeur.